توقع عجزاً كبيراً ما في النصف الثاني وسيقارب مليوني برميل يومياً في الربع الثالث

«غولدمان ساكس»: الطلب القياسي بأسواق النفط يقود لارتفاع أسعار الخام في المدى القريب

الإنتاج النفطي الأميركي ارتفع بشكل كبير خلال العام الماضي إلى 12.7 مليون برميل يومياً

الطلب القياسي في أسواق النفط سيؤدي إلى ارتفاع أسعاره قريبا

توقع بنك غولدمان ساكس أن يؤدي الطلب القياسي في أسواق النفط إلى ارتفاع أسعار الخام في المدى القريب.

وقال رئيس أبحاث النفط في بنك غولدمان، دان ستروين: "نتوقع عجزاً كبيراً إلى حد ما في النصف الثاني مع عجز يقارب مليوني برميل يومياً في الربع الثالث مع وصول الطلب إلى أعلى مستوى له على الإطلاق"، وفقاً لما ذكره لشبكة "CNBC"، واطلعت عليه "العربية.نت"

أضاف أن البنك يتوقع ارتفاع سعر خام برنت من 80 دولارا للبرميل الآن إلى 86 دولارا للبرميل بنهاية العام.

وقد تم تداول العقود الآجلة لخام برنت القياسي العالمي على انخفاض بنسبة 0.39% عند 80.75 دولار للبرميل، في حين استقرت العقود الآجلة لخام القياس العالمي غرب تكساس الوسيط بنسبة 0.42% عند 76.75 دولار للبرميل.

"ارتفاع عدم اليقين في الطلب"

وبينما أقر ستروفين بأن إنتاج النفط الخام الأميركي ارتفع بشكل كبير خلال العام الماضي إلى 12.7 مليون برميل يومياً، يرى أن وتيرة النمو ستتباطأ طوال بقية عام 2023.

وقال "نتوقع أن يتباطأ نمو المعروض من الخام الأميركي بشكل كبير وبوتيرة متسلسلة تبلغ 200 برميل يومياً من مستوياته الحالية"، مشيراً إلى انخفاض عدد الحفارات. يستخدم هذا المقياس، الذي يقيس عدد منصات النفط النشطة، كمؤشر لنشاط الحفر والإنتاج المستقبلي.

وسجل عدد منصات النفط الأميركية مؤخراً أدنى مستوى له في 16 شهراً، بانخفاض 15% عن ذروته في أواخر عام 2022، وفقاً لتقرير حديث لبنك غولدمان، نقلاً عن بيانات من "بيكر هيوز"، و"هافر".

وفي الأسبوع الماضي، أفادت شركة "بيكر هيوز" أن منصات النفط الأميركية تراجعت بمقدار 7 إلى 530، وهو أدنى مستوى منذ مارس 2022.

وأشار ستروفين إلى أن عدم وجود اتفاق بعد اجتماع وزراء الطاقة في مجموعة العشرين يشير إلى حالة عدم يقين "كبيرة جداً" بشأن الطلب على النفط على المدى الطويل.

يأتي ذلك، فيما اجتمع وزراء الطاقة لمجموعة العشرين في الهند خلال عطلة نهاية الأسبوع، لكنهم غادروا دون التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري، مما يعقد الانتقال نحو الطاقة النظيفة. وقال ستروفين: "النقطة الأساسية هنا بالنسبة للمستثمرين أنه مع ارتفاع حالة عدم اليقين بشأن الطلب على النفط، فقد يحتاج المستثمرون إلى علاوة للتعويض عن المخاطر المتزايدة من عدم اليقين المتزايد في الطلب".

المستثمرون قد يحتاجون إلى «علاوة» للتعويض عن المخاطر المتزايدة من عدم اليقين المتزايد في الطلب

توقعت وكالة الطاقة الدولية في يونيو أن الطلب العالمي على النفط في طريقه للارتفاع بمقدار 2.4 مليون برميل يومياً في عام 2023، متجاوزاً الزيادة البالغة 2.3 مليون برميل يومياً في العام السابق.

وخلال عطلة نهاية الأسبوع، توقع الأمين العام لمنتدى الطاقة الدولي جوزيف ماكمونيجل أن تقوم كل من الهند والصين بتحقيق مليوني برميل يومياً من زيادة الطلب في النصف الثاني من عام 2023.

من المرتبة 24 إلى المرتبة 16 دولياً

السعودية تقفز 8 مراتب بمؤشر مناولة الحاويات لأكبر 100 ميناء في العالم

السعودية حققت قفزة كبيرة في مؤشر مناولة الحاويات

"العربية نت": قفزت المملكة العربية السعودية 8 مراتب دولية في مناولة أعداد الحاويات وفق تصنيف "Lloyd's List" العالمي لكميات مناولة الحاويات، لأكبر 100 ميناء بالعالم الصادر حديثاً للعام الجاري 2023.

وجاء هذا الإنجاز بعد أن قفزت المملكة من المرتبة 24 إلى المرتبة 16 دولياً في مناولة أعداد الحاويات، وبذلك رفعت تصنيفها الدولي في القدرة الإنتاجية السنوية لمناولة الحاويات في موانئها البحرية.

في هذا السياق، قال وزير النقل والخدمات اللوجستية رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للموانئ صالح بن ناصر الجاسر: "إن هذا التقدم النوعي لموانئ المملكة في مناولة أعداد الحاويات وفق تقرير "Lloyd's List"، يأتي نتيجة الدعم والتمكين المستمر من سمو ولي العهد، للمضي قدماً نحو تحقيق مستهدفات الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية من خلال زيادة الطاقة الاستيعابية في الموانئ السعودية لتصل إلى أكثر من 40 مليون حاوية قياسية بحلول العام 2030، بما يسهم في ترسيخ مكانة المملكة كمركز لوجستي عالمي وتطوير صناعة النقل والخدمات اللوجستية بالمملكة وتعظيم دورها الاقتصادي والتنموي"، نقلاً عن وكالة الأنباء السعودية "واس".

وبحسب التقرير العالمي، عززت موانئ المملكة مكانتها الدولية بمناولة 10،439،620 حاوية في عام 2022 بما يؤكد مكانة المملكة اللوجستية عالميًا، ودور قطاع الموانئ في دعم الاقتصاد الوطني والناتج المحلي بوصفه المحرك الأول لحركة الصادرات والواردات.

ويأتي ذلك نتيجة لبرامج التطوير وعقود الإسناد التجاري التي أبرمتها الهيئة العامة للموانئ مع مشغلي المحطات والموانئ لرفع كفاءة تشغيل محطات الحاويات بموانئ المملكة، بقيمة استثمارات تقارب 17 مليار ريال، مما يُسهم في زيادة الطاقة الاستيعابية لمحطات الحاويات بميناء جدة الإسلامي بأكثر من 70% لتصل إلى أكثر من 13 مليون حاوية، وزيادة الطاقة الاستيعابية لمحطات الحاويات بميناء الملك عبدالعزيز بالدمام بأكثر من 120% لتصل إلى 7.5 ملايين حاوية.

كما يأتي ذلك نتيجة للشراكات الإستراتيجية اللوجستية مع كبرى الخطوط الملاحية العالمية، من خلال إضافة 9 خدمات شحن ملاحية عابرة للقارات خلال العام 2022، وإنشاء 6 مناطق لوجستية جديدة مع كبرى الشركات الوطنية والعالمية باستثمارات من القطاع الخاص تناهز 4 مليارات ريال.

يذكر أن موانئ المملكة حققت مؤخرًا أعلى تقدم لها في مؤشر اتصال شبكة الملاحة البحرية، ضمن تقرير الأونكتاد للربع الثاني لعام 2023، الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بتسجيل 76.16 نقطة، لتحتل المملكة المرتبة السادسة عشر على مستوى العالم، ضمن 187 دولة، من خلال تعدد الخدمات الملاحية البالغ عددها 97 خدمة بالموانئ السعودية، والتي تربط المملكة بنحو 348 ميناءً عالميًا.

كما حققت المملكة إنجازًا بارزًا في منظومة النقل والخدمات اللوجستية بعد أن قفزت 17 مرتبة عالميًا في المؤشر اللوجستي الصادر عن البنك الدولي بعد أن تقدمت إلى المرتبة 38 من بين 160 دولة في الترتيب الدولي في مؤشر الكفاءة اللوجستية، وحققت قفزات غير مسبوقة في كفاءة الأداء عبر عدد من الموشرات الفرعية، أبرزها مؤشر الكفاءة اللوجستية، ومؤشر التتبع والتعقب، ومؤشر التوقيت، ومؤشر الجمارك، ومؤشر البنى الأساسية، ومؤشر الشحن البحري.

وفقًا لاستبيان «بيت.كوم ويوجوف»

83 % من المهنيين في الكويت مستعدون لتغيير وظائفهم للحصول على فرص تدريب أفضل

علا حداد المديرة الإدارية للموارد البشرية في "بيت.كوم"

أجرى "بيت.كوم" أكبر موقع للوظائف في الشرق الأوسط، استبيانا جديداً بالتعاون مع يوجوف، المنظمة المتخصصة بأبحاث السوق، بعنوان "التقدم الوظيفي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2023". حيث يهدف هذا الاستبيان إلى توفير معلومات حول الوضع الحالي والتوقعات المستقبلية للتقدم الوظيفي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد صرح 87٪ من المهنيين في الكويت بأن التقدم الوظيفي يعتبر عنصراً مهماً جداً في حياتهم المهنية.

وتُعتبر مهارات التطوير الإداري أكثر مجالات التدريب أهمية بالنسبة للمشاركين (24٪)، تليها المهارات التقنية/المتعلقة بالوظيفة (18٪) ومهارات القيادة/التدريب (17٪). كما أظهر الاستبيان أن مهارات إدارة الفريق (37٪) ومهارات القيادة/التدريب (37٪) هي أكثر المجالات التي تلقى فيها المشاركون تدريباً عليها في شركاتهم خلال السنوات الثلاثة الماضية، ما يشير إلى تجدد التركيز على هذه المهارات في سوق العمل الحالي.

وتعليقاً على الاستبيان، قالت عُلا حداد، المديرة الإدارية للموارد البشرية في بيت.كوم: "يُعتبر التقدم الوظيفي جزءاً لا يتجزأ من عناصر النجاح في أي شركة، ويسعدنا مشاركة نتائج الاستبيان عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتي تسلط الضوء على تنامي اهتمام الموظفين في المشاركة في مبادرات التدريب الهادفة وخطط التطوير التي تسعى لصقل مهاراتهم في ظل تنامي ديناميكية سوق العمل وروح المنافسة. ويُعتبر الوقت الحالي مثالياً للتقدم الوظيفي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث يستثمر الموظفون في نموهم وتقدمهم المهني بشكل لم يسبق له مثيل".

الاستثمار في فرص التعلم والنمو الوظيفي

يُظهر الاستبيان تزايد اهتمام المهنيين في الحصول على فرص التدريب، حيث أن أكثر من 9 من 10 مشاركين في الكويت يحاولون الحصول على فرص التعلم داخل وخارج شركاتهم. كما صرح 83٪ من الموظفين في الدولة عن استعدادهم لترك شركتهم الحالية بحثاً عن فرص تدريبية أفضل، ما يسلط الضوء على اهتمام وتفاني الموظفين في تعزيز تقدمهم المهني.

ووفقاً لبيانات الاستبيان، يعتقد الموظفون أن الدورات التدريبية التي يقدمها فريق مخصص داخل الشركة (45٪) والبرامج الدراسية المعتمدة (42٪) والتوجيه الفردي الذي يقدمه الزملاء/المدير (41٪)، هي أكثر أساليب التدريب تفضيلاً.

مستوى اهتمام الشركات في التقدم الوظيفي

يسلط الاستبيان الضوء على أهمية تمكين الموظفين وتشجيعهم على اتخاذ المبادرة لتطوير حياتهم المهنية، حيث يشعر حوالي 6 من 10 مشاركين (58٪) بالتشجيع لتحديد مسار حياتهم المهنية، ما يشير إلى رغبتهم في النمو الموجه ذاتياً.

ويرغب كافة المشاركين (100٪) في الحصول على خطة تقدم وظيفي رسمية، كما قال 54٪ أنهم وضعوا خطط تقدم رسمية بالتعاون مع مديرهم. ويتوجب على الشركات في الكويت تعزيز ثقافة تمكّن الموظفين من تولي مسؤولية تقدمهم الوظيفي لتعزيز مستويات المشاركة والرضا.

كما يعتقد 54٪ من الموظفين أن شركتهم تهتم في تقدمهم الوظيفي، ويتماشى هذا الواقع مع الأهمية التي يتم منحها للتقدم الوظيفي في الكويت، الأمر الذي ينعكس بشكل إيجابي على الشركات التي تعطي الأولوية لتنمية قدرات قواها العاملة. ومع اعتقاد 85٪ من المشاركين بأن مهاراتهم الحالية تعتبر تنافسية ومحدّثة، ينبغي على الشركات مواصلة الاستثمار في بيئة تدعم التعلم المستمر والتقدم الوظيفي.

الاستثمارات تشمل مشاريع في مجالات الطاقة النووية والمتجددة والهيدروجين ومشاريع النقل

50.7 مليار دولار قيمة اتفاقيات ومذكرات تفاهم بين جهات إماراتية وتركية

اتفاقيات ومذكرات التفاهم بين الإمارات وتركيا تشمل الاستثمار في مجالات الطاقة النووية والمتجددة ومشاريع النقل

وقعت عدد من الجهات والوزارات الاماراتية اتفاقيات استراتيجية ومذكرات التفاهم بين الجانبين، مع جهات تركية، بقيمة إجمالية بلغت نحو50.7 مليار دولار وذلك بهدف تعزيز العلاقات بين البلدين

وشهد صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، والرئيس التركي رجب طيب أردوغان، توقيع عدد من هذه الانفاقياتحيث وقعت وزارة الاستثمار في دولة الإمارات العربية المتحدة ووزارة الطاقة والموارد الطبيعية التركية اتفاقية شراكة استراتيجية تتيح لشركات ومستثمرين إماراتيين تنفيذ استثمارات ومشاريع في إطار خطط طموحة تقوم بها تركيا في مجال تحول الطاقة ، حيث تشمل هذه الاستثمارات مشاريع في مجال الطاقة المتجددة ، والهيدروجين الأخضر والأمونيا ، ومحطات الطاقة الكهروميائية ، ومشاريع النقل ، تخزين البطاريات ، والتعاون في مجال الطاقة النووية ، والتقنيات الناشئة ، بالإضافة إلى استخدام وتخزين الهيدروجين والكربون.

كما جرى توقيع اتفاقية تعاون استراتيجي بين شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) ومؤسسة البترول التركية لاستكشاف مشاريع التنقيب والإنتاج ووالاستثمار في قطاع الصناعات البتروكيماوية.

كذلك وقع مجلس التوازن وهيئة الصناعات الدفاعية التركية مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون الاستراتيجي في مجال الصناعات الدفاعية ، فيما جرى توقيع مذكرة تفاهم بين وكالة الإمارات للفضاء ووزارة العلوم والصناعة والتكنولوجيا التركية ووكالة الفضاء التركية للتعاون في مجال تطوير قدرات مركبة الإطلاق المشتركة للأغراض التجارية.

ووقعت "القابضة" (ADQ) مذكرتي تفاهم الأولى مع بنك إئتمان الصادرات التركي مذكرة تفاهم في مجال تمويل ائتمان الصادرات بهدف تعزيز الصادرات والتجارة الثنائية بين البلدين فيما كانت الثانية مع وزارة الخازنة والمالية التركية بشأن الاستثمار في الصكوك لأغراض إعادة إعمار مناطق تركيا المتضررة من الزلازل. يشار إلى أن تركيا تُعدّ إحدى أكبر الشركاء التجاريين لدولة الإمارات، حيث بلغت قيمة التجارة البينية غير النفطية بين البلدين خلال الفترة من 2013 إلى 2022 أكثر من 103 مليار دولار، موزّعة على 56 مليار دولار للواردات، وحوالي 35 مليار دولار للصادرات، وأكثر من 12 مليار دولار لإعادة التصدير، وذلك وفقًا للمركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء في دولة الإمارات. وفي وقت سابق من هذا العام.